

تتضمن هذه الوثيقة الموجز والتوصيات الواردة في التقرير السادس عشر لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية (فريق الخبراء الرفيع المستوى) عن "تشجيع الشباب على المشاركة والعمل في النظم الزراعية والغذائية".

إنّ الآراء المعبّر عنها لا تعكس بالضرورة الآراء الرسمية للجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة) أو الأعضاء فيها أو المشاركين أو الأمانة. ولا يعني ذكر شركات محددة أو منتجات لصانعين معينين، سواء أكانت منتجات تحظى ببراءات أم لا، مصادقة فريق الخبراء الرفيع المستوى عليها أو توصيته بها على أنها المفضلة لديه قياساً بسواها ذات الطابع المماثل وغير المذكورة. وتتاح هذه الوثيقة للعموم ويشجّع على نقلها وتعميمها. وستكون الاستخدامات غير التجارية متاحة مجاناً عند الطلب.

في حين أنّ نقلها لغرض إعادة البيع أو لأغراض تجارية أخرى، بما في ذلك للأغراض التعليمية، قد ينطوي على رسوم. وينبغي إرسال طلبات الحصول على إذن بنقل هذا التقرير أو تعميمه بالكتابة إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي copyright@fao.org مع إرسال نسخة إلى cfs-hlpe@fao.org.

من

المسلم به أن الشباب هم مستقبل البشرية. بالفعل، تقرّ لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة)¹ في برنامج عملها المتعدد السنوات للفترة 2020-2023 بأنّ الشباب هم أحد مفاتيح الحلّ لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في البلدان النامية، حيث يعيش السواد الأعظم منهم، غالبًا في المناطق الريفية. ويجب لهذه الملاحظة البديهية، في حال تطبيقها على النظم الزراعية والغذائية، أن تترافق مع اليقظة على اعتبار أنّ عمالة الشباب وإشراكهم في هذين القطاعين أساسيان أيضًا لمستقبل أجددنا.

وهناك خزّان كبير وغير مستغلّ بعد من فرص العمل في القطاع الزراعي والغذائي. غير أنّ شباب اليوم يعيشون في عالم تتضارب فيه الأزمات، من بينها التغير المناخي والبيئي وحالات عدم المساواة العالمية في مجالات الأمن الغذائي والتغذية وفرص العمل ورفاهية الإنسان. وقد سلّطت جائحة كوفيد-19 الضوء على هذه الاتجاهات، لا بل فاقمتها، بحيث أنّ الحاجة إلى إحداث تحويل جذري في النظم الغذائية العالمية والمحلية لم يكن ملجأً بهذا القدر في أي وقت مضى، في حين أنّ الملاحظة هي نفسها في العديد من البلدان، رغم تنوّع السياقات في ما بينها، ألا وهي أنّه من الملحّ تعزيز قدرة النظم الزراعية والغذائية على استقطاب الشباب لضمان المستقبل. وإنّ العائدات المحتملة للاستثمار في الشباب هي عائدات غير محدودة من حيث الأمن الغذائي والحد من الفقر وتوليد فرص العمل، إضافة إلى تحقيق السلام والاستقرار السياسي.

1 تعدّ لجنة الأمن الغذائي العالمي على المستوى العالمي المنتدى الدولي والحكومي الدولي الأشمل والمستند إلى الأدلة للأمن الغذائي والتغذية. وإنّ الدروس المستفادة من الأزمة الغذائية في الفترة 2007-2008 والأزمة الاقتصادية في عام 2009 قد أفضت إلى إصلاح اللجنة وتشكيل فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية (فريق الخبراء) بحيث يكون عمل اللجنة وقراراتها مستندة إلى أدلة دامغة قائمة على أحدث المعارف.

غير أنّ محدودية فرص الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية والبنى التحتية والتمويل والتكنولوجيا والمعارف وتدني أجور العاملين والمنتجين يُبعد الشباب عن النظم الغذائية. ونتيجة لذلك، يشعر الكثيرون بأنّ الخيار الأفضل لديهم هو الهجرة، إمّا إلى المناطق الحضرية أو إلى الخارج. ولا بد من اتخاذ إجراءات لجعل القطاع الزراعي والغذائي جاذبًا أكثر للشباب ولتعزيز قدرتهم على توليد المداخيل.

وترتبط مشاركة الشباب وقيادتهم ارتباطاً وثيقاً بنواحٍ لا تحصى تتعلق بتحقيق الأمن الغذائي والتغذية الجيدة للجميع. ويكتسي أهمية خاصة بهذا الصدد، من بين هذه الجوانب، الترابط القائم مع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتكامل بين المناطق الحضرية والريفية والممارسات والتكنولوجيات المبتكرة، بما في ذلك الاستخدامات الجديدة لمنصات تبادل البيانات والمعارف.

وتدعو لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى تطوير نظم وسياسات وبرامج تعزز مشاركة الشباب في الوظائف في قطاعي الأغذية والزراعة. وسوف يشكّل تطويرها مسار عمل من شأنه أن يعزز الإقرار بصفة الفاعل للشباب واستقلاليتهم وتنوعهم بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية.

وسعيًا إلى الحصول على المعلومات اللازمة للاسترشاد بها في مسار العمل هذا، طلب برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة للفترة 2020-2023 من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية² التابع للجنة إعداد تقرير بغرض (1) استعراض الفرص المتاحة لإشراك الشباب وتوفير فرص العمل لهم في النظم الزراعية والغذائية والعوامل التي تحدّ من ذلك؛ (2) والنظر في الجوانب المتعلقة بفرص العمل والأجور وظروف العمل؛ (3) واستعراض اللوائح والأنظمة والنهج السياساتية ومن ضمنها النهج الإقليمية الرامية إلى معالجة تعقيدات عمليات التحول الهيكلية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والمكانية الجارية حاليًا على المستوى العالمي؛ (4) واستكشاف الطاقات الكامنة في النظم الغذائية وتوطيد الروابط الحضرية والريفية لتوفير مزيد من الوظائف الأفضل للنساء والشباب.

2 فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية هو واجهة التفاعل العلمي والسياساتي للجنة الأمن الغذائي العالمي. وتشكل تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى نقطة انطلاق مشتركة قائمة على الأدلة لعمليات متعددة أصحاب المصلحة بشأن الاتساق بين السياسات في لجنة الأمن الغذائي العالمي.

بالاستناد إلى النتائج التي خلصت إليها الإصدارات السابقة من تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى خلال العقد الماضي، إضافة إلى الكمّ الوافر من الأدبيات العلمية، يقدّم التقرير الحالي بعض الرسائل الهامة:

- إنّ الشباب موجودون في الصفوف الأمامية لبناء النظم الغذائية للمستقبل بموازية تحمّلهم في آن معًا المخاطر الملحوظة الناجمة عن تغيّر المناخ وأوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والتهميش السياسي.
- وتوفّر النظم الغذائية مجموعة واسعة من الفرص لإشراك الشباب وعملهم في مختلف السياقات العالمية المتنوعة، وإن كانت هذه الوظائف لا توفّر على الدوام عملاً لائقًا ومجزيًا ولا سبل عيش ملائمة.
- واستجابة لذلك، يجب أن تستند السياسات والمبادرات الرامية إلى حماية وتعزيز مشاركة الشباب وعملهم في النظم الغذائية إلى ركائز الحقوق والإنصاف وصفة الفاعل والاعتراف. ومن شأن إعادة توزيع الموارد والمعارف والفرص للابتكار من أجل الشباب ومشاركتهم في رسم سياسات للعمل والعمالة خاصة بكل سياق أن يساهم ليس فقط في خلق فرص للشباب بل إنه يوفر الدعم المباشر أيضًا لعمليات التحول إلى نظم غذائية مستدامة.

وأودّ أن أشيد بمشاركة جميع الخبراء في فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية والتزامهم بالعمل على إعداد هذا التقرير، لا سيما قائدة فريق مشروع فريق الخبراء السيدة Hannah Wittman (كندا) يعاونها السيد Evan Bowness (جامعة بريتيش كولومبيا) والأعضاء في فريق المشروع: السيدة Indika Arulingam (سري لانكا) والسيد Jim Leandro Cano (الفلبين) والسيدة Catherine Mungai (كينيا) والسيدة Mariaelena Huambachano (بيرو) والسيدة Anna Korzenszky (هنغاريا) والسيدة Paola Termine (إيطاليا)

والسيد Ben White (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية).

ولا يسعني إلا أن أنوّه أيضًا بالمساهمة الهائلة التي قدّمها جميع أعضاء اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء خلال العقد الماضي من أجل تحسين فهمنا للأمن الغذائي والتغذية وإسداء مشورة مستندة إلى الأدلة إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي وسواها من الجهات الفاعلة في مجتمع الأمن الغذائي العالمي.

كما أودُّ أن أثنى على أمانة فريق الخبراء الرفيع المستوى وأن أتوجه إليها بالشكر لما قدّمته من دعم قيم لعمل الفريق. وقد حثّمت علينا الجائحة عقد جميع اجتماعات اللجنة التوجيهية ومداولاتها بصورة افتراضية وهذا بحدّ ذاته تحدٍّ إضافي تمكّنت الأمانة بالرغم منه من مواصلة عملها لضمان إحراز تقدم في إعداد التقرير. واستفاد هذا التقرير أيضًا بشكل كبير من اقتراحات المراجعين النظراء الخارجيين ومن تعليقات عدد أكبر بكثير من المعتاد من الخبراء والمؤسسات، إن بالنسبة إلى نطاق التقرير أو بالنسبة إلى المسودة الأولى منه.

أخيرًا وليس آخرًا، أتوجه بالشكر إلى الشركاء الذين يقدمون دعمًا ماليًا فعليًا ومستمرًا لعمل فريق الخبراء الرفيع المستوى ويساهمون بالتالي في الحفاظ على حيادية مجرياته وتقاريره وموضوعيتها وجودتها المشهود لها على نطاق واسع.

وتذكّرنا جائحة كوفيد-19 بمدى هشاشة نظمنا الغذائية العالمية وبأهمية ما نضطلع به من عمل وطابعه الملحّ لتوطيد التعاون الدولي من أجل إطار استراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذية بغرض وضع حدٍّ للجوع. ويتمثل أحد المكونات الرئيسية لهذا الإطار العالمي في تشجيع مشاركة الشباب وعملهم في النظم الزراعية والغذائية.

وأتمنى لكم الاستمتاع في الاطلاع على هذا التقرير!

Martin Cole

رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء رفيع المستوى المعني
بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي،

يونيو/حزيران 2021



تبلغ معدلات البطالة لدى الشباب ثلاث مرات ما هي عليه لدى الكبار في جميع أقاليم العالم، علمًا أن النساء الشابات يشكّلن غالبية العاطلين عن العمل ضمن شريحة الشباب. وفي عداد الأشخاص الذي لديهم وظائف، تعدّ معدلات العمّال الفقراء والعمالة الهشة لدى الشباب أعلى منها لدى الكبار. ويواجه الشباب أيضًا عوائق خطيرة تحول دون حصولهم على الأراضي والائتمان وغير ذلك من الأصول الإنتاجية اللازمة لترسيخ سبل عيشهم؛ كما يفتقر العديد من الشباب إلى حق التمثيل لدى النقابات العمالية أو منظمات المنتجين.

وفي الوقت عينه، يقف شباب اليوم في الخطوط الأمامية لتحويل النظم الزراعية والغذائية. فهم يحاولون التصدي لتأثيرات تغير المناخ والبيئة التي من المرجح أن تتسارع وتتكثف خلال سنوات حياتهم. وقد تفاقمت هذه المشاكل جراء التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها جائحة كوفيد-19 والتي عرضت الأرواح والوظائف وسبل العيش للخطر وترتّبت عنها آثار خطيرة على كل من الإمدادات الغذائية والطلب عليها حول العالم.

وحتى قبل تفشي جائحة كوفيد-19، كان الشباب يتعرعون في عالم لا يسير في المسار المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالأمن الغذائي. عالم يتأثر ثلث سكانه بشكل واحد على الأقل من أشكال سوء التغذية. وما زالت أوجه التفاوت على مستوى العالم مستمرة وأخذة في التزايد، وهناك قلق متنام إزاء أزمة عمل الشباب داخل النظم الزراعية والغذائية وخارجها، والتي سيشار إليها ببساطة في الأقسام اللاحقة من هذا التقرير باسم ”النظم الغذائية“. ولهذه الهشاشة تبعات عميقة على إعمال حق الإنسان في الغذاء وفي العمل وفي بيئة صحية وفي الرفاه العام، وهذا لا يخص الشباب فحسب، وإنما سائر الأجيال كذلك.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2019، طلبت لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة) في دورتها السادسة والأربعين من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية (فريق الخبراء الرفيع المستوى)، إعداد تقرير لاستعراض فرص مشاركة الشباب وعملهم في النظم الغذائية المستدامة والقيود التي تحول دونهما. ويعرض هذا التقرير إطاراً مفاهيمياً لفهم دور الشباب بصفتهم عوامل للتغيير في تحويل النظم الغذائية. ويحلل التقرير مواضيع محددة تتصل بالسياسات، كالعائلة والموارد والمعرفة والابتكارات، لصياغة توصيات من أجل تعزيز دور الشباب في النظم الغذائية والمساهمة في تحقيق مقاصد الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 تحقيقاً كاملاً.

ويقيم هذا التقرير الفرص والتحديات المحيطة بمشاركة الشباب وعملهم في النظم الغذائية لكي يكونوا جزءاً من عملية إعادة تكيف عاجلة للحياة الاجتماعية والاقتصادية من أجل تحقيق اقتصاد الرفاهية. ويتصور هذا النهج إعادة التوازن في العلاقات بين الطبيعة البشرية وطبيعة العيش، خاصة في مواجهة الأزمات المناخية والصحية، من أجل دعم الحق في الغذاء، وتوفير سبل العيش الكريمة والمجزية، والعلاقات القائمة على التعاون والتضامن. وإن الهدف المتمثل في "العيش الحسن" يتطلب منظوراً شمولياً يتحدى النهج المعتادة في ما يخص النمو الاقتصادي، ويقر بأن انتقال الشباب ومشاركتهم في النظم الغذائية يتأثران بتقاطع عوامل متعددة وبقيود هيكلية.

ويقدم هذا التقرير عرضاً تجميعياً للتوصيات في مجال السياسات التي تشجع على مشاركة الشباب وعملهم في النظم الغذائية. وإن الإجراءات الموصى بها تتطلب قيام **الدول والمجتمع المدني ومنظمات المزارعين والعمال والقطاع الخاص والحركات الاجتماعية والشباب أنفسهم** بالعمل جنباً إلى جنب من أجل تحقيق تحول جوهري في النظم الغذائية نحو تحقيق الاستدامة والرفاهية وسيادة الغذاء. ويختصر هذا التقرير مجموعة المؤسسات والنهج والسياسات العامة والإجراءات الكفيلة بتعزيز المشاركة الشاملة والمنصفة والمنتجة والمجزية للشباب في عملية تجديد النظم الغذائية.

الرسائل الرئيسية

- تمثل النظم الغذائية القطاع الذي يوفر أكبر كمّ من فرص العمل للشباب ولا سيما في بلدان الجنوب، بيد أنها لا توفر في الكثير من الأحيان العمل الكريم والمجزى ولا الفرص الكافية لكسب العيش، وهي لا تحفظ التوازن بين احتياجات الأجيال المختلفة وحقوقها.
- ينبغي أن تستند النهج والسياسات الرامية إلى تعزيز مشاركة الشباب وعملهم في النظم الغذائية إلى الركائز المتمثلة في: **الحقوق والإنصاف وصفة الفاعل والاعتراف**.

- يحتاج الشباب إلى الدعم، بما في ذلك سياسات إعادة التوزيع وسياسات السوق القائمة على الوساطة، لأجل الحصول على الأراضي والمياه والغابات وفرص العمل والمعارف والمعلومات والإرشاد الزراعي والتمويل والائتمان والأسواق والتكنولوجيا والمؤسسات الداعمة من أجل التحويل المستدام للنظم الغذائية.
- لا تسهم سياسات التشغيل وسوق العمل المرتبطة بالسياقات المحددة على المستويات العالمية والوطنية والمحلية في توليد فرص عمل للشباب فحسب، وإنما بوسعها أيضًا أن تدعم مباشرة الانتقال إلى نظم غذائية مستدامة عن طريق استصلاح قاعدة الموارد الطبيعية، وتعزيز البنية التحتية الاجتماعية والمادية، والإسهام في الأسواق المناطقية والأمن الغذائي.
- يشتمل الابتكار المتمحور حول الشباب من أجل النظم الغذائية المستدامة على عمليات تجمع بين النظم القديمة والجديدة للمعارف والممارسات ونماذج للحوكمة والتنظيم تتسم بقدر أكبر من الديمقراطية والشمول. وبوسع التكنولوجيات الرقمية أن "توسع ديمقراطية المعرفة"، ولكن لا بد من التغلب على الفجوات الرقمية التي لا تزال قائمة كي لا تتركز هذه الفوائد فقط على الشباب الذين يتمتعون بإمكانية الوصول إلى مستويات عالية من رأس المال المالي.

الاعتراف بدور الشباب كعوامل للتغيير في النظم الغذائية

كما هو مبين في التقرير، ينشط الشباب في أكثر من دور وحيّز عبر مختلف النظم الغذائية (الشكل 1).

يسعى الشباب في العالم، عبر كل تلك المجالات، إلى الحصول على وظائف مجزية اقتصاديًا ومحفزة فكريًا ومجديّة. وإن خلق الفرص للشباب سيتطلب إعادة توزيع كبيرة للموارد من أجل تحقيق نظم غذائية مستدامة وشاملة وصحية وقادرة على الصمود بوجه تغير المناخ. ويشمل هذا الأمر إجراء تغييرات هامة في هيكلية حياة الأراضي والتكنولوجيات واستخدامها، وفي القدرات والفرص المتاحة لمختلف السكان، وفي توزيع وديناميكيات السكان والقوى العاملة. ومن شأن هذا التحول أن يولد فوائد متعددة، بما في ذلك تحسين التعليم والتغذية والصحة والمياه والصرف الصحي وزيادة دخل صغار المزارعين وتمكين النساء والشباب. وتتجسد هذه الفوائد في سبل العيش والمجتمعات المتحولة والمزدهرة.

أدوار ومجالات مشاركة الشباب وعملهم في النظم الغذائية

الشكل 1



المصدر: من إعداد مؤلفين أقياساً عن تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى (2017، 2020).

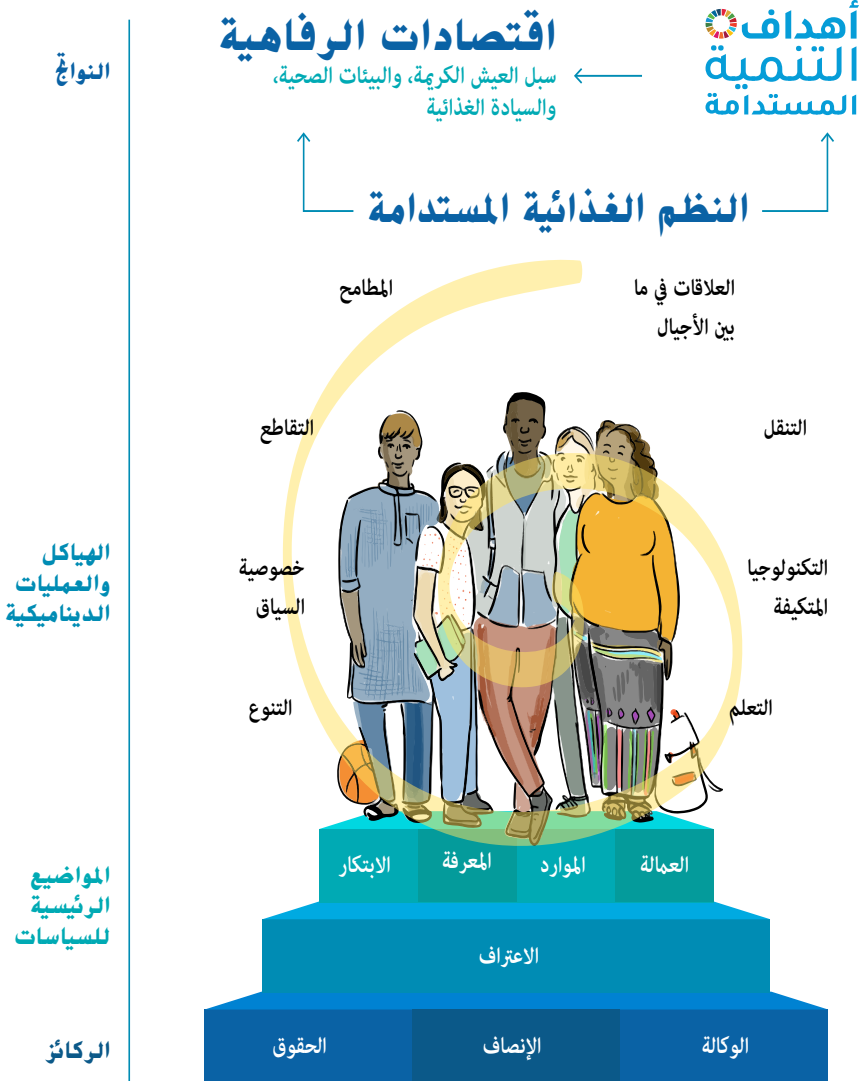
ويقرّ الإصدار الأخير من تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى (فريق الخبراء الرفيع المستوى، 2020) الحاجة إلى حصول تحوّل جذري في النظم الغذائية، ويلاحظ أن الحلول لتحديات الأمن الغذائي والتغذية يجب أن تكون محددة السياق وأن تبنى على مجموعة متنوعة من الظروف التمكينية للحكومة. ويخطو هذا التقرير الخطوة التالية على هذا المسار، ليثبت أن تحقيق التحول المطلوب للنظم الغذائية المستدامة خلال الجيل المقبل لا بد وأن يكون مبنياً على ركائز صفة الفاعل والحقوق والإنصاف والاعتراف بدور **الشباب كعوامل للتغيير في جميع أبعاد النظم الغذائية**. وبالنسبة إلى العديد من البلدان التي يعاني شبابها حالياً مستويات مرتفعة من البطالة والحرمان، فإن الاستثمارات في الموارد والمعرفة والمهارات الموجهة إلى معالجة التحديات الهيكلية التي تواجه الشباب، تشكل أفضل أمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 الأوسع نطاقاً. بيد أنّ تسخير مهارات الشباب وطاقاتهم بفعالية من أجل النظم الغذائية المستدامة سيتطلب بذل جهود كبيرة لإعادة توزيع القوى اللازمة لتحويل العلاقات والظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة داخل البلدان وفي ما بينها، بوصفها حواجز تعيق الوصول إلى الموارد والتعليم والعمل الكريم، نتيجةً لعدم ملاءمة الأطر القانونية وعدم كفاية تعبئة الموارد المحلية والدولية والالتزام بها.

إطار مفاهيمي لإشراك الشباب بشكل كامل في النظم الغذائية

تستند التوصيات التي يسديها التقرير في مجال السياسات إلى إطار مفاهيمي يوضح أهمية الاعتراف بحقوق الشباب وإنصافهم ووكالتهم باعتبارها جميعاً ركائز أساسية لبناء نظم غذائية مستدامة في المستقبل. ويتعيّن على السياسات الرامية إلى دعم عمل الشباب في النظم الغذائية ومشاركتهم فيها أن تدرك مطامح الشباب وخبرتهم وتنوعها وتقاطعها وارتباطها بالسياقات المحددة في مختلف أنحاء العالم؛ وأن تعمل على تنشيط المعارف ومسارات العمل المختلفة بما في ذلك من خلال العلاقات بين الأجيال والتكنولوجيا المكيفة؛ وأن تيسر قدرة الشباب على التنقل وإبداعهم؛ وأن تعالج أوجه اللامساواة الهيكلية.

الشكل 2

ديناميكيات مشاركة الشباب وعملهم في النظم الغذائية



المصدر: قام بإعداده مؤلفون. الرسوم لـ Sam Bradd.

تشكل بالتالي مشاركة الشباب وعملهم في النظم الغذائية المستدامة في الوقت عينه هدفًا لا بد من تحقيقه، ووسيلة لإحداث تحول جذري في النظم الغذائية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة واقتصادات الرفاهية. ويؤكد التقرير بهذا الصدد على ضرورة دعم الدور المركزي الذي تكتسيه **حقوق الإنسان** - بما في ذلك الحق في الحماية وعدم التمييز والمشاركة والغذاء والتعليم والعمل اللائق - بوصفها مبادئ محورية لبيئة سياساتية تمكينية في ما يخص الشباب.

ولاعتبارات **الإنصاف** أهمية خاصة لجهة تنفيذ سياسات إعادة التوزيع اللازمة لبناء القدرة على الصمود في النظم الغذائية. وتذكرنا ركيزة الإنصاف بأن على جميع تدابير إعادة التوزيع أن تشمل جميع الفئات المهمشة والتي تفتقر إلى الموارد، بما فيها فئة الشباب. وإن استهداف الشباب في تحويل النظم الغذائية يعني معالجة الاختلالات في توازن الموارد والقوى في ما بين الجيل الأكبر سنًا وجيل الشباب.

وتذكرنا ركيزة **صفة الفاعل** بأن التغيير التحويلي الإيجابي لا بد أن يعترف بالشباب كمواطنين فاعلين (عوامل) مهتمين وقادرين على حفز التجدد السياسي والاقتصادي المطلوب بشكل كامل. وينبغي أيضًا الاعتراف بالشباب، من خلال العمل الفردي والجماعي على حدٍ سواء، لإمكاناتهم كدعاة للاستهلاك المستدام، وكجهات فاعلة مهمة في الحركات السياسية من أجل تحقيق العدالة الغذائية والاستدامة البيئية. ولا بد من الاعتراف بالأصوات المتعددة للشباب وبمشاركتهم وبمكانتهم القيادية في عملية تحويل النظم الغذائية المستدامة، وتيسيرها وإضفاء الشرعية عليها.

وعلاوة على ذلك، من المهم الاعتراف **بتقاطع** خصائص الشباب والاعتراف بتنوعهم ورعايته لدى تخطيط أو تنفيذ أي برامج أو مبادرات أو سياسات تتناول مشاركة الشباب وعملهم. وينبغي للمبادرات الرامية إلى تحويل النظم الغذائية المستدامة أن تعتمد **نهجًا يقوم على العلاقات** ويعترف بالعلاقات بين الأجيال في ما بين الشباب والأكبر سنًا، ما يؤثر أيضًا في الدورة الإنمائية للأسر الزراعية والحضرية التي يقيمون فيها. وبوسع البيئة التمكينية أن تعيد، من خلال هذا النهج، بناء "التوازن" بين الشباب والأكبر سنًا - وفقًا للإدراك الاجتماعي للشرائح العمرية المختلفة.

ويصف هذا الإطار كيف يمكن للشباب أن يمارسوا صفو الفاعل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة واقتصادات الرفاهية من خلال وصولهم إلى مسارات داعمة للمشاركة الحقيقية والعمالة المجدية في النظم الغذائية المستدامة.

التوصيات على مستوى السياسات

سوف يسلط كل فصل من فصول هذا التقرير الضوء على مجالات محددة للسياسات يمكن للتدخلات فيها أن تدفع مشاركة الشباب وعملهم باتجاه تحولات جذرية في النظم الغذائية. ومن الضروري اتخاذ إجراءات سياساتية في التسلسل الريفي الحضري من أجل ضمان الحق الأساسي في العمالة، والوصول إلى الموارد الطبيعية والإنتاجية والمعارف والتعليم؛ ودعم الشباب لكي يؤسسوا مبادراتهم الذاتية أو الجماعية ويعملوا على تنفيذها. ولهذه التوصيات مكانة أساسية لجهة الاعتراف بحقوق الشباب وإنصافهم ووكالتهم ومشاركتهم في النظم الغذائية، ولتحقيق آثار إيجابية وطويلة الأجل على صعيد التنمية الإقليمية، ولتطوير علاقات مستدامة بين الحيز الحضري والحيز الريفي والحفاظ عليها. واعترافاً بالحاجة الملحة إلى التعاون في ما بين القطاعات واستخدام نهج النظم الغذائية، فقد تم تنظيم التوصيات وفقاً للمجالات المشتركة التالية:

- توفير بيئة تمكينية للشباب بوصفهم عوامل للتغيير
- وتأمين سبل العيش الكريمة والمجزية
- وزيادة الإنصاف والحقوق في الحصول على الموارد
- وتعزيز المعرفة والتعليم والمهارات
- وتشجيع الابتكار المستدام.

وإن الاعتراف **بأصوات الشباب** هو أمر أساسي في الأطر المعيارية والتشريعية والمؤسسية للوكالات الدولية (الحكومية الدولية)، والحكومات والجهات الفاعلة الحكومية، ومنظمات ومؤسسات المجتمع المدني والمساعي التي تنظمها في ما يخص الشباب. وبالإمكان تحسين عمليات تنفيذ السياسات بصورة متواصلة عن طريق العمل مع الشباب وتوفير حيزٍ لمشاركتهم، وعن طريق إدماج تجارب الشباب واحتياجاتهم المتنوعة القائمة على الأمكنة المحددة، وتطلعاتهم في صياغة السياسات وتقييمها.

وهناك بالفعل مجموعة واسعة من الأدوات والمبادرات العالمية التي يمكن لها أن تدعم عمليات السياسات من أجل تحسين مشاركة الشباب وعملهم في النظم الغذائية. وكثيرًا ما تضع هذه الصكوك العالمية في مجال السياسات الفئة الشبابية في عداد الفئات المستهدفة الرئيسية.

ومع ذلك، غالبًا ما تكون مشاركة الدول في هذه الأطر العالمية وتنفيذها - سواء أكانت اتفاقيات ملزمة للأمم المتحدة أم إعلانات طوعية وخطوطاً توجيهية للأمم المتحدة - غير كافية. ويتعين إلزام الدول وغيرها من مستويات الإدارة المؤسسية بتحمل المسؤولية عن أدوارها كجهات مسؤولة عن أعمال الحقوق. وذلك من شأنه أن يدعم تنفيذ سياسات وإنفاذ برامج أكثر تناعماً مع التحديات القائمة على الحقوق والمتقاطعة والقائمة بين الأجيال والمرتبطة بالسياقات المحددة للنظم الغذائية الإقليمية، ومع تموضع الشباب في المشهد السياسي والاقتصادي. وإن شباب اليوم مهتمون أيضًا بالمشاركة في عمليات رسم السياسات الرسمية كما في استكشاف مجالات السياسة خارج الإطار السياسي الرسمي. وينبغي للإجراءات أن تشجع على ازدهار الحياة الاجتماعية والثقافية من خلال توطيد التعاون ضمن الجيل نفسه وفي ما بين الأجيال، ودعم مشاركة الشباب واضطلاعهم بأدوار قيادية في المنظمات الريفية والحضرية والمنظمات الحضرية والريفية.

وكثيرًا ما تحدد السياسات التي تستهدف الشباب المستفيدين منها بناء على فئات عمرية معينة. وإن توفير دعم أفضل للشباب في النظم الغذائية يتطلب فهم الشباب، ليس فقط من ناحية السن، وإنما أيضًا من حيث السمات الأخرى لموقع الشباب في العلاقات الشاملة (المتقاطعة) والتراتبيات الهرمية للأجيال والنوع الاجتماعي والطبقة الاجتماعية والثقافة والعرق ومختلف أشكال المعرفة والتعلم. ويبيّن التقرير أيضًا أن الفئة العمرية والموقع الاجتماعي للشباب يعتبران طرفين مؤقتين. وينبغي استعراض السياسات التي تستهدف الشباب - في مجال التعليم والمشاركة والعمالة في النظم الغذائية وتجديدها بصورة منتظمة، استنادًا إلى النتائج والدروس المستفادة من التدخلات السابقة. وفي الوقت عينه، تستوجب السياسات التي تستهدف الشباب، بما فيها تلك التي توفر البنى التحتية والحماية الاجتماعية، وجود ارتباط واضح ومسار للسياسات والبرامج في ما يخص الأشخاص الذين انتقلوا من سنّ الشباب إلى سنّ الرشد. وفي النهاية، نظرًا إلى أن الشباب يكوّنون فئة قائمة على العلاقات، ينبغي إذا استهدفهم بواسطة السياسات بوصفهم فئة مستقلة، ومن حيث علاقتهم مع غيرهم من المواطنين الأكبر أو الأصغر سنًا، على حدّ سواء.

وخلاصة القول إنه بالوسع دعم صفة الفاعل للشباب وإنصافهم وحقوقهم بواسطة سياسات وبرامج تشجع المشاركة المدنية والسياسية للأجيال الأصغر سنًا، اعتبارًا من سنٍّ مبكرة، وتنقل التحديات التي تواجههم بصورة جدية إلى جداول الأعمال الحالية للسياسات، وتوفر لهم الظروف الهيكلية اللازمة لكي يتمكنوا من المشاركة. وهذا شرط هام لتهيئة بيئات تمكينية تتيح مشاركة الشباب، ومن أجل عمليات لا توضع بموجبها السياسات والبرامج والمبادرات الأخرى من أجل الشباب وحسب وإنما يتم التفاوض بشأنها مع الشباب على مستوى أفقي من أجل التعاون بين الأجيال استنادًا إلى مبدأ تقاسم السلطة.

1. توفير بيئة تمكينية للشباب بصفاتهم عوامل للتغيير الحقوق

(أ) ضمان إعمال حق الإنسان في الغذاء والحق في العمل في ظروف عمل آمنة وصحية لجميع الشباب، وضمان عدم التعرض للتمييز على أساس الأصل أو الجنسية أو العرق أو اللون أو النسب أو نوع الجنس أو التوجه الجنسي أو اللغة أو الثقافة أو الحالة الاجتماعية أو الملكية أو الإعاقة أو العمر أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الدين أو الولادة أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي أو غير ذلك.

(ب) تنفيذ الصكوك العالمية القائمة في مجال السياسات، والمشاركة في المبادرات الجارية التي تدعم عمليات السياسات التي تشمل صراحةً الشباب كمحور للعمل المتعلق بالرفاه، والأمن الغذائي، وحقوق الأراضي وتطوير النظم الغذائية، وإنشاء آليات مساءلة في التشريعات لكل ما سبق.

المشاركة والحوكمة

(ج) دعم مشاركة الشباب ودورهم القيادي في المنظمات الريفية والحضرية والريفية والحضرية (بما يشمل العمال، والمزارعين، والصيادين، والتعاونيات والمنظمات النسائية)، وتحفيز الانتماء النقابي للشباب، وتذليل العوائق التي تحول دون المشاركة بغية إجراء حوار اجتماعي فعال حول التدخلات الشاملة على صعيد النظم الغذائية.

(د) الاعتراف بالأصوات المتعددة والمتنوعة التي يمكن للشباب أن يساهموا من خلالها في عمليات التحول إلى النظم الغذائية المستدامة؛ وضمان وتشجيع مشاركة الشباب العادلة وغير التمييزية والفاعلة في آليات الحوكمة الرسمية الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية وفي غيرها من منطديات صنع القرار على المستويات كافة (على سبيل المثال، المجتمع المدني، والقطاع الخاص، ولجنة الأمن الغذائي العالمي، والهيئات المتاحة لرسم السياسات الوطنية والمحلية).

صكوك السياسات والأنظمة

- (هـ) التأكد من أخذ السياسات الموجهة نحو الشباب للعلاقات والتراتيبات الهرمية (المتقاطعة) المشتركة بعين الاعتبار، وتوفير دعم إضافي لتحسين الإنصاف والموارد عبر مختلف الحالات وفقاً للجيل ونوع الجنس والطبقة الاجتماعية والثقافة والعرق والمواطنة.
- (و) تعزيز رصد القوة العاملة وإحصاءاتها باستخدام المقاييس المناسبة للإبلاغ بدقة أكبر عن توظيف الشباب وأنماط الأجور، بما يتجاوز تسجيل حالة قوة عمل واحدة والاقتصار على المهن الأساسية بغية دمج مجموعات العمل المدرسي والعمل غير الرسمي وعمل المهاجرين وتعدّد الوظائف.
- (ز) تحسين توثيق مختلف أشكال مشاركة الشباب في النظم الغذائية، بما في ذلك من خلال إشراك الشباب في البحوث المتعلقة بالأنماط الغذائية الملائمة والصحية وفي مجالي السياسة والحكومة، وذلك بغية إثراء التطوير الاستباقي للسياسات الخاصة بمشاركة الشباب.
- (ح) ينبغي على الحكومات الوطنية والإقليمية والمجتمع المدني وآليات القطاع الخاص استعراض السياسات التي تستهدف الشباب وتجديدها بانتظام من أجل التعليم والمشاركة والعمل في النظم الغذائية، وذلك بالاستناد إلى النتائج والدروس المستخلصة من مصادر البيانات المحسنة والتدخلات السابقة.
- (ط) دعم مشاركة الشباب في الرصد والتنظيم البيئيين، وتحولات الزراعة الإيكولوجية، وغيرها من الإجراءات الرامية إلى الحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية (الأراضي والغابات والمياه) لصالح الأجيال القادمة، وذلك بالاستناد إلى استعراض منهجي للبتعات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المترتبة على الممارسات الحالية لاستخدام الأراضي.

البنية التحتية والحماية الاجتماعية

- (ي) تحسين مستويات المعيشة والحد من مواطن الضعف لصالح الشباب من خلال الحماية الاجتماعية وشبكات الأمانة القائمة على حقوق الإنسان بالاستعانة بنهج عادل يشمل الإدماج الجنساني والاجتماعي.
- (ك) ضمان وصول الشباب إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية (الصرف الصحي، والتعليم الرسمي وغير الرسمي، والخدمات الصحية، والبنية التحتية، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والوصول إلى اتصال النطاق العريض، وخدمات الإرشاد) عبر التسلسل الريفي والحضري بغية ضمان مستويات معيشية جيدة لأنفسهم ولأولادهم.

(ل) تلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية المحددة للأطفال والمراهقين، بما في ذلك من خلال التغذية المدرسية، والتغذية العامة، والزراعة المراعية للتغذية، بالترافق مع التنقيف الخاص بمحو الأمية الغذائية.

2. تأمين سبل عيش كريمة ومجزية سياسات سوق العمل

(أ) التأكد من أن سياسات سوق العمل والعمالة والتدخلات الخاصة بالطلب على اليد العاملة، بما في ذلك برامج التوظيف العامة، تستهدف الشباب بشكل صريح. ولا يمكن لهذه السياسات أن تساهم في استحداث فرص عمل لصالح الشباب فحسب، وإنما يمكنها أيضاً أن تدعم بشكل مباشر التحولات إلى نظم غذائية مستدامة عن طريق استعادة قاعدة الموارد الطبيعية، وتعزيز البنية التحتية الاجتماعية والمادية، والمساهمة في الأسواق الإقليمية والأمن الغذائي.

(ب) تنفيذ سياسات شاملة نشطة لسوق العمل من أجل زيادة قابلية الشباب للتوظيف وتعزيز نتائج عملهم في النظم الغذائية من خلال مجموعة من التدخلات، مثل المساعدة في البحث عن العمل، وخدمات التوظيف، والتدريب وتنمية المهارات، ومطابقة الوظائف، والتدريب على ريادة الأعمال وحاضنات الأعمال، بالتزامن مع تدابير على مستوى الطلب لاستحداث فرص عمل.

(ج) تسهيل الانتقال من المدرسة إلى العمل والدخول إلى سوق العمل، وذلك عن طريق أوجه التعاون بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك، على سبيل المثال، برامج دعم الأجور التي تستهدف الشباب في القطاع الخاص (الرسمي)، وضمان الوصول المنصف إلى هذه البرامج حسب حالة نوع الجنس والعرق والمواطنة.

تشريعات العمل وحوكمتها

(د) تحسين قانون العمل وأنظمتها لتحديد العتبات والحماية الصريحة للأجور المعيشية وظروف العمل في أنواع الأنشطة الاقتصادية كافة التي تتضمنها النظم الغذائية، مع مراعاة العمل غير الرسمي واقتصاد الوظائف المؤقتة، بالإضافة إلى العمال المهاجرين من الشباب. ويشمل ذلك الحد من التعرض للمخاطر ودعم الصحة المهنية، وتوفير معدات للحماية الشخصية، وساعات العمل الآمنة، والتأمين في حالات البطالة. وإنهاء إعفاء العاملين في الزراعة وفي مصايد الأسماك من قوانين العمل والحماية السارية.

(هـ) وضع برامج للحماية الاجتماعية تعترف بالمساهمات غير المأجورة للشباب في النظم الغذائية وتعضدها عن طريق إشراكهم في الأعمال المنزلية وفي أنشطة التطوع والتنمية المجتمعية. والنظر في طرق إضفاء الشرعية على أعمال الرعاية وتقديرها، لا سيما تلك التي تقوم بها النساء الشابات في سياق النظم الغذائية (على سبيل المثال، من خلال توفير الرعاية العامة للأطفال، والإعانات لإجازة الأبوين، وغيرها من برامج الخدمة المجتمعية المدفوعة).

(و) تعزيز حوكمة القوة العاملة لجعلها أكثر مراعاة للشباب، وذلك عن طريق دعم نظم التحقق من ظروف العمل في القطاعات والمهن التي ينتشر فيها الشباب، مثل الوظائف المؤقتة والتدريب المهني والوظائف عند مستوى المبتدئين. ودعم الرصد على المستوى المجتمعي والأشكال الأخرى الرامية إلى ضمان الامتثال لتشريعات العمل واحترام حقوق القوة العاملة، بما في ذلك من خلال حملات التوعية والتدريب والتثقيف ودعم الانتماء النقابي.

الحوافز والتمويل الاجتماعي

(ز) الاعتراف ببيئة تمكينية لأنشطة الشباب المتعددة في النظم الغذائية وتهيئتها. وتوفير فرص شاملة للمشاركة الكريمة والعمل اللائق ضمن الجماعات وكأفراد، سواء كرواد أعمال أو كعاملين بأجر أو مستقلين أو عاملين لحسابهم الخاص.

(ح) دعم ريادة الأعمال الشبابية في كل من المؤسسات الفردية والجماعية من خلال التمويل الاجتماعي الابتكاري وتوزيع الموارد، بما في ذلك من خلال توفير الإرشاد، وفرص تقاسم الأراضي والبنية التحتية، وبرامج المنح.

(ط) استخدام الحوافز لتشجيع الممارسات الزراعية الإيكولوجية وغيرها من الممارسات الابتكارية في التكنولوجيات والممارسات والأساليب التنظيمية الخاصة بالنظم الغذائية بنية صريحة تتمثل في خلق وظائف جديدة ولائقة وتعزيز نوعية الوظائف القائمة للشباب.

3. زيادة الإنصاف والحقوق في الموارد

الحصول على الموارد الطبيعية والإنتاجية

(أ) التشجيع على إعداد البرامج والسياسات واستعراضها وتنفيذها من أجل دعم حقوق الشباب في الريف في الوصول إلى الأراضي والبذور والتنوع البيولوجي ومصائد الأسماك والغابات وحفظها وحمايتها عن طريق تطبيق الإرشادات المنصوص عليها في الصكوك

الدولية. وضمان الاعتراف بحقوقهم المشروعة في الحيازة، ولا سيما ملكية الأراضي الجماعية الأصلية والعرفية، بما في ذلك من خلال الإصلاح الزراعي.

(ب) توفير تدابير وأنظمة قانونية داعمة لتيسير نقل الموارد الطبيعية والإنتاجية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة بالنظم الغذائية (مثل التجهيز والبيع بالتجزئة، والتوزيع، ومحو الأمية الغذائية والتثقيف التغذوي) من جيل إلى آخر من خلال دعم التوارث والشركات الناشئة.

(ج) تحفيز إنشاء وتشغيل التعاونيات والمنظمات الأخرى لتيسير حصول المزارعين الشباب على الأصول الإنتاجية مثل الأدوات والآلات ومعدات الزراعة والصيد ومرافق التخزين والتبريد والتجهيز ومعدات ما بعد الحصاد والتقنيات الجديدة والقابلة للتكيف.

الحصول على التمويل

(د) تعزيز تطوير وتوفير خدمات مالية ميسورة الكلفة وشاملة (الأموال المباشرة، وأسعار الفائدة المواتية، والتحويلات النقدية، والإعانات الموجهة، والقروض المتناهية الصغر وبرامج الائتمان الأخرى، ورأس المال التأسيسي، والتأمين) والخدمات الاستشارية (الإرشاد والتدريب) المصممة لتلبية احتياجات المزارعين الشباب وغيرهم من العاملين لحسابهم الخاص في النظم الغذائية.

(هـ) تهيئة بيئة سياساتيه داعمة للمبادرات الناشئة التي يقودها الشباب (مثل الإعفاءات الضريبية، وتسهيل الوصول إلى الأدوات المالية والتكنولوجيات الناشئة، ومراكز حضانة الأعمال التي تساعد الشباب على بناء قدراتهم على الانخراط في الأسواق وفي مختلف أنواع أنشطة القيمة المضافة بشكل أفضل).

(و) تقديم الدعم والتأمين للاستثمارات ذات الأثر الجماعي والقائمة على المجتمع المحلي وبرامج التمويل التعاوني والمرن لدعم المشاريع التي يقودها الشباب.

الوصول إلى الأسواق

(ز) تحسين البنية التحتية العامة المشتركة (الري، ومرافق التجهيز والتعبئة، وتدبير سلامة الأغذية، ومساحات السوق المادية والافتراضية، وتقسيم المناطق والأنظمة الداعمة، والطرق التي تربط الأسواق في المناطق الحضرية والريفية، وصناديق بدء المشاريع) للأسواق غير الرسمية، والناشئة حديثاً والبديلة التي تشجع سلاسل الإمدادات الغذائية

القصيرة بغية زيادة الدخل وتذليل العقبات التي تحول دون وصول المنتجين الشباب ورواد الأعمال والتجار.

(ح) دعم تطوير **حاضنات الأعمال، والأدوات الرقمية، والأسواق المتخصصة**، بالإضافة إلى **منح الشهادات وبرامج الميزة السعرية** للبرامج الإيكولوجية الزراعية، والتجارة العادلة، والزراعة العضوية، وتسمية المنشأ، وغيرها من البرامج الموجهة نحو رعاية البيئة والحيوان لتمكين دخول الشباب وانخراطهم في سلاسل الإمدادات الغذائية المستدامة.

(ط) تعزيز **المشتريات العامة والأشكال الأخرى للأسواق المنظمة والتي تقوم على الوساطة**، مثل برامج التغذية من المزرعة إلى المدرسة وبرامج التغذية العامة، من أجل **مؤسسات مستدامة يقودها الشباب**، وذلك بأسعار عادلة وشفافة.

4. تعزيز المعرفة والتعليم والمهارات

(أ) تعزيز **برامج التدريب** المحدثة للمهن وخلق فرص عمل في **النظم الغذائية التي تتطلب مجموعة واسعة من المهارات** (بما في ذلك المهارات الرقمية)، مثل خبراء التغذية، والعاملين في مجال التثقيف الغذائي، ومقدمي الخدمات الإرشادية والاستشارية والمدرسين الزراعيين، مع الحرص على عدم إلغاء الابتكارات التكنولوجية لفرص العمل على نطاق واسع.

(ب) إشراك الشباب في **البحوث** المتعلقة بالنظم الغذائية المستدامة والحفاظ على الموارد، وتعزيز فرص مشاركة الشباب في **شراكات بحثية قائمة على المجتمع المحلي** عن طريق تطوير منهجيات تدمج طرفاً متنوعاً للمعرفة والتواصل.

(ج) دعم **إعداد المناهج التعليمية وإصلاحها في المدارس الابتدائية والثانوية** بشأن الاحتياجات والممارسات لتحويل النظم الغذائية، بما في ذلك **الزراعة الإيكولوجية، ومحو الأمية الغذائية، والنظم الغذائية، والصحة.**

(د) إصلاح **مناهج التدريب المهني** لتطوير الشراكات بين المجتمع المحلي وأوساط التعليم ومجال الأعمال التجارية بالاستناد إلى التقييمات التعاونية لاحتياجات المجتمع المحلي، مع التركيز على نقاط **الدخول الأكثر أهمية بالنسبة إلى الشباب**، مثل **الإنتاج الزراعي الإيكولوجي، والتغذية وعلم الأنماط الغذائية، وسلاسل القيمة الغذائية، والتسويق، والتثقيف الخاص بالنظم الغذائية.**

(هـ) تشجيع التبادل في ما بين الأجيال وبين أبناء الجيل الواحد للمعلومات والمعارف والممارسات (بما في ذلك التبادل المباشر للخبرات) من خلال الإرشاد، ونماذج يحتذى بها ومشاركة الأقران في دور مكمل لبرامج التعليم النظامي.

(و) تشجيع الشباب على ممارسة الزراعة الإيكولوجية وغيرها من الابتكارات المستدامة من خلال ربط المعرفة الخاصة محلياً (التقليدية وبين الأجيال) ببرامج التدريب والتعليم الأفقية والرسمية، فضلاً عن الخدمات الاستشارية والإرشادية، لتحسين قدرة الزراعة والنظم الزراعية والنظم الغذائية على الصمود في وجه الصدمات البيئية والاجتماعية.

5. تعزيز الابتكار المستدام

(أ) إتاحة فرص للابتكار الاجتماعي الذي يقرّ بالمعارف في ما بين الأجيال ومعارف الشعوب الأصلية ويتقاسمها ويحفّز البحث والتوثيق المتعلقين بالنظم الغذائية المستدامة.

(ب) دعم توفير الخدمات الاستشارية والإرشادية التي تراعي الشباب والخاصة بهم في المناطق الريفية والحضرية، بما في ذلك من خلال منصات جديدة لتبادل المعلومات.

(ج) تطوير المهارات والقدرات الرقمية للشباب، وكذلك مهارات أولئك الذين ينتقلون من المدرسة إلى العمل، باتباع نهج مستدامة وابتكارية للزراعة الحضرية، وشبه الحضرية والريفية.

(د) الاستثمار في البنية التحتية الرقمية والبنية التحتية غير الرقمية التكميلية في المناطق الريفية والنائية لضمان الاتصال في المناطق الريفية؛ ورقمنة أنشطة الهيئات الزراعية العامة؛ وبناء المهارات الرقمية للعاملين في القطاع العام لدعم التغيير.

يستكشف هذا التقرير الذي أُعدَّ بناءً على طلب لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة)، الاتجاهات والقيود والآفاق المتاحة لإشراك الشباب وتوفير فرص العمل لهم في الزراعة والنظم الغذائية المستدامة. ويعيش شباب اليوم في عالم يشهد أزمات عدّة متضافرة، تشمل التغيرات المناخية والبيئية، وأوجه انعدام المساواة العالمية على مستوى الأمن الغذائي والتغذية والعمالة ورفاه الإنسان، وأوجه الضعف التي تفاقمت بفعل جائحة كوفيد-19. ولم تكن الحاجة إلى إحداث تحوّل جذري في النظم الغذائية العالمية والمحلية ملحّة كما هي عليه اليوم. ويعرض هذا التقرير تقييماً للحالة الراهنة لمشاركة الشباب وعملهم في الزراعة والنظم الغذائية من أجل تحديد المعوّقات والتحدّيات الرئيسية التي تحد من قدرة الشباب على المساهمة في تحديد معالم النظم الغذائية التي تؤمّن بدورها سبل العيش الكريمة. ويقترح هذا التقرير الذي يركّز على الحصول على الموارد والانتفاع بالمعارف وفرص العمل وعلى دعم الابتكار الاجتماعي، جدول أعمال عالمياً للشباب يرمي إلى تطوير مهارات الشباب، على المستويين الفردي والجماعي على السواء، بوصفهم عوامل فاعلة للتغيير في الزراعة والنظم الغذائية. ويقدم التقرير تحوُّلاً في النماذج لفهم مشاركة الشباب وفرص عملهم في النظم الغذائية، باعتباره في آن هدفاً يتعين تحقيقه ووسيلة لتحويل النظم الغذائية على نحو مستدام وتحقيق اقتصادات الرفاه القادرة على الصمود. وينبغي للنّهج والسياسات الرامية إلى تحقيق هذا الهدف أن تقوم على أساس الوكالة والحقوق والإنصاف والاعتراف بدور الشباب بوصفهم عوامل للتغيير عبر أبعاد النظم الغذائية كافة.